وذلك يقتضي انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسد وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا وانما أنه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما اثنان لفسدتا لم يستقم وهذا البحث ثابت في مثال سيبويه لو كان معنا رجل الازيد لغلبنا لأن رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولأنه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلبنا اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الآن المراد انما هو ان زيدا وحده كاف فأن قيل لا نسلم ان الجمع في الاية والمفرد في المثال غير عاصيين لأنهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما احد ولو جاءني زيد ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع الثاني والعشرون قول ابي الحسن الأخفش في كلمة فاه الى في ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اي من فيه ورده المبرد فقال انما يتكلم الانسان من في نفسه لا من في غيره وقد يكون ابو الحسن حمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال ابي العباس فلنعد الى مثال غير هذا حكى عن اليزيدي أنه قال في قول الوحي أظلوم أن مصابكم رجلا ردة السلام غية ظلم ان الصواب برجلي بالرفع خبرا لان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب رووها عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع امكان بذله من شدة احتياج فلامه تلميذ المبرد فاجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تعليم ذمي من قراءتها ثم قدر أن غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجلي ورفعه واصرت الجارية على النصب ونزعت

أنها قراءته على ابي عثمان كذلك فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة فلما حضر اوجب النصب وشرحه بأن مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعولا وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فاخذ الجزيدي في معارضتي فقلت هو كقولك أن ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم امر له بالف دينار ورده مكرما فقال المبرد ترك خاتمه باية فعوضنا الفا الجهة الثانية ان يراعي المعرب معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة وهاتا مورد لك امثلة من ذلك أحدها قول بعضهم في ثمود فأبقى ان ثمود مفعول مقدم وهذا ممتنع لان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عاد اي وهو بتقدير واهلك ثمودا وانما جاء وضع عن فضلك ما استغنينا لأنه شرع مع أن المعمول ظرف واما قراءة عمرو بن فائد ومن شر ما خلق بتنوين شر فيبدل من شر بتقدير مضاف اي ومن شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الأول الثاني قول بعضهم في أذن من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون أنها ظرف للمقت الأول او للثاني وكلاهما ممنوع أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لأنهم لم يمقتوا انفسهم ذلك الوقت وأنما يمقتونها في الأخرة ونظيره قول من زعم في يوم تجد أنه ظرف ليحذركم حكاه مكي قال وفيه نظر والصواب الجزم بأنه خطأ لأن التحذير في الدنيا لا في الأخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما في وانذرهم يوم الآزفة لان يحذر قد استوفى مفعوليه وأنما هو منصوب بمحذوف تقديره أذكروا وأحذروا وأما امتناع تعليقه بالمأوى وهو رأي جماعة منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله